جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم اللغة العربية

مادة: النحو العربي – الصف الثاني

د. مريم غسان سليمان

m_suleman@tu.edu.iq

ست هبة صلاح الدين

Heba.Hussain@tu.edu.iq

الاستثناء بغير وسِوى

الاستثناء بغير وسوى

حكم المستثنى بِغَيْرِ ، وسِوَى

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَـا بِمَـا لِمُسْتَثْنًى بِـإِلاَّ نُسِـبَا
وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَـلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَـا لِغَيْرٍ جُعِـلاَ

- غَيْرُ ، وسِوَى : اسمان . وفي سِوَى أربع لغات ، هي :
1- سِوَى (بكسر السين ، وقصر الألف) وهذه أشهر اللغات .
2- سُوَى (بضم السين ، وقصر الألف) .

3- سَوَاء (بفتح السين ، ومد الألف) .
4- سِوَاء (بكسر السين ، ومَدّ الألف) وقلّ من ذكر هذه اللغة من النّحاة ، وممن ذكرها الفَاسِيُّ في شرحه للشَّاطِبِيَّة .
- حكم المستثنى بغير وسوى : الجرّ بالإضافة دائماً . وأمَّا غير ، وسِوَى فتعربان إعراب المستثنى بِإلاَّ في جميع أحكامه ، وهي كالآتي :

1- وجوب النصب : إذا كان الاستثناء تامّاً موجباً ، نحو: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ . فغير : مستثنى منصوب وجوباً ، وزيد : مضاف إليه مجرور ؛ فأُعربت (غير) إعراب المستثنى بإلا في قولك : قام القومُ إلا زيداً . وكذلك (سِوَى) إلاَّ أنّ سوى لا تظهر عليها الحركات ؛ لأنها مقصورة ، وفي إعرابها خلاف سنذكره في السؤال التالي إن شاء الله تعالى .
2- جواز النصب ، والإتباع : إذا كان الاستثناء تامّاً غير موجب ، نحو :
ما قام أحدٌ غيرَ زيدٍ ، وما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ . فغير : مستثنى منصوب في المثال الأول ، وبدل مرفوع في المثال الثاني ، وزيد : مضاف إليه مجرور ؛ وبذلك تكون (غير) قد أُعربتْ إعراب المستثنى بإلاَّ ، في نحو قولك : ما قام أحدٌ إلا زيداً ، وما قام أحدٌ إلا زيدٌ . وكذلك (سِوَى) .

3- إعرابه حسب ما يقتضيه العامل : إذا كان الاستثناء مُفرَّغاً ، نحو : ما قام غيرُ زيدٍ ، وما رأيت غيرَ زيدٍ ، وما مررت بغيرِ زيدٍ .
فغير : فاعل في المثال الأول ، ومفعول به في الثاني ، ومجرور في الثالث ، وذلك هو إعراب المستثنى بإلا في نحو قولك : ما قام إلا زيدٌ ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيدٍ .
وأما المستثنى بغير ، وسوى فهو مجرور بالإضافة دائماً في جميع الأحوال .

في إعراب سِوى ثلاثة مذاهب :
1- مذهب سيبويه ، والجمهور : أنها لا تكون إلا ظرفاً ، فإذا قلت : قام القومُ سِوَى زيدٍ ، فسِوَى عندهم : منصوبة على الظرفيّة ، وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناء ، ولا تَخرج عندهم عن الظرفيّة فلا تكون مرفوعة ، ولا منصوبة بغير الظرفية ، ولا مجرورة إلاَّ في ضرورة الشِّعر .
وإذا ورد ذلك في النَّثْرِ فهو مُؤَوَّلٌ إنْ أمكن تأويله ،وإلا فهو شاذّ لا يُقاس عليه.
2- مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك : أنّ سوى تُعامل معاملة غير فتأتي مرفوعة ، ومنصوبة على غير الظرفية ، ومجرورة . وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله : "ولِسوًى سُوًى سَوَاء اجعلا على الأصحّ ما لغيرٍ جُعِلا " .
وتأتي عندهم ظرفاً كذلك ، ولا كثرة لأحد الوجهين .

3- مذهب الرُّمَّاني ، وأبي البَقَاءِ العُكْبَرِيّ : أنّ سِوَى تستعمل ظرفاً ، وتُستعمل غير ظرف ولكنْ استعمالُها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف .

حكم المستثنى بلَيْسَ ، وبِلاَ يَكُونُ ، وبِخَلاَ ، وبعَدَا

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ وَبِعَدَا وَبِيَكُونَ بَعْدَ لاَ

نوع ليس ، ولا يكون : فعلان . وخلا ، وعدا : فعلان ، وحرفان .
أما المستثنى بليس ، ولايكون ، فحكمه : وجوب النصب على أنه خبرٌ لهما ، نحو : قام القوم ليسَ زيداً ، وقام القومُ لا يكونُ زيداً . فزيداً في المثال الأول : خبر ليس ، وفي الثاني : خبر لا يكون ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا ، تقديره : (هو) واختلفوا في مَرْجِع الضمير .

- اختلف النُّحاة في مرجع الضمير المستتر في (ليس) في نحو قولك : قام القوم ليس زيداً ، والمستتر في (لا يكون) في نحو قولك : قام القوم لا يكونُ زيداً ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال هي :
1- أنَّ مَرْجِعَهُ : البَعْضُ المفهوم من الكُلّ الذي هو المستثنى منه (القوم) والتقدير : ليس بعضُهم زيداً ، ولايكون بعضُهم زيداً ، فهو مثل قوله تعالى :

فإنَّ النون في (كنَّ) عائدة إلى البعض المفهوم من الكل السابق (أولادكم) لأنَّ الأولاد يشمل الكل الذكور ، والإناث ، والنون للإناث فقط . وهذا هو القول المشهور في هذه المسألة .
(م) 2- أنّ مرجعه : اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المستثنى منه ، والتقدير : قام القوم ليس هو (أي : ليس القائمُ زيداً) ولا يكون القائم زيداً .

3- أنّ مرجعه : مصدر الفعل السَّابق العامل في المستثنى منه ، والتقدير : قام القوم ليس هو (أي : ليس القِيامُ قيامَ زيدٍ ، ولا يكون القيامُ قيامَ زيدٍ) . ويُضَعِّف القولين الثاني ، والثالث : أنّ الكلام قد لا يشتمل على فِعل ، نحو قولك : القوم إخوتك لايكون زيداً . (م)

ما مراد الناظم بقوله : " وبيكون بعد لا " ؟
مراده : أن شرط الاستثناء بـ (لا يكون) أن يأتي بلفظ المضارع المنفي بـ (لا) فقط ، ولا يُستعمل من أفعال الكون إلاّ لفظ (يكون) فقط ، ولا يُسبق بنفي إلا (لا) النافية فقط دون غيرها من أدوات النّفي ، مِثل: لَمْ ، ولَنْ ، ولَمَّا ، وإنْ ، ومَا .

- كلٌّ من الأداتين (خَلاَ ، وعَدَا) تكونُ فعلا ، وحرفا ,
فإن كانتا فعلين نُصِبَ المستثنى بعدهما على أنه مفعول به ، نحو : قام القومُ خلا زيداً ، وقام القوم عَدَا زيداً ، وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على البعض المفهوم من القوم ،كما تقدَّم بيانه في (ليس ، ولا يكون) والتقدير : خَلا بعضُهم زيداً ، وعَدَا بعضُهم زيداً . وهذا هو المشهور .
وإن كانتا حرفين كان المستثنى مجروراً بهما على اعتبار أنّهما حرفا جَرّ ، نحو : قام القوم خلا زيدٍ ، وقام القوم عدا زيدٍ .